

# الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة.. ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة



## أي عالم دين ينتمي إلى جماعة لا يستطيع قول الحق.. إذا اصطدم الحق مع مصلحة جماعته

«الأوقاف» في حاجة ملحة إلى الانفتاح الثقافي.. وعلى يقين ان نقاط الخلاف تتلاشى

### الدولة واجهت «شبح الافلاس» خلال 3 أشهر.. ومع ذلك خاضت حربا شرسة ضد الإرهاب وانتصرت في معركة المال والسلاح



### المغالطات الفكرية والثقافية وبث الشائعات جزء من مخططات افشال الدولة

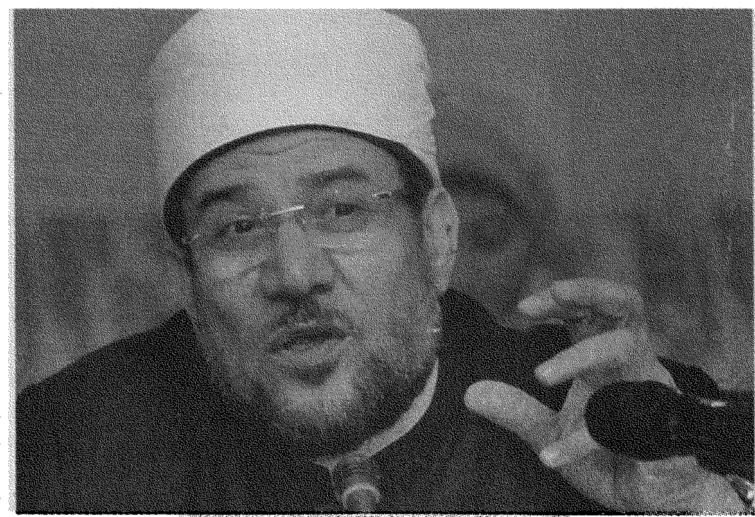
أى جماعة متشددة أو متطرفة، وقتت في إحدى خطاب الجمعة أن أى عالم ينتمى لى جماعة لا يستطيع أن يقول الحق إذا اصطدم مع مصلحة الجماعة، لأن لديه قناعة أن مصلحة الجماعة فوق مصلحة الوطن، ويخاف أن يفنى بالحقيقة، إذا خالف مبادئ هذه الجماعة، فنتجحت نسمي لكسر تلك الهوية بين العلماء والمثقفين، وأن تغير تلك النظرة المأخوذة عن علماء الدين، أنهم مغيبون عن الواقع، ولدينا مجموعة كبيرة من الشباب الآن لديهم اتصال مباشر بالواقع.

فلسفة الكتاب الآن هي ثلاثة مباحث، المبحث الأول جاء ليؤكد أن الحرب ليست نزهة ولا فسحة وليست المبحث على أن الحرب في الإسلام ليست عدائية وإنما هي لرد العدوان ودفع الاعتداء، ومعظم الجماعات المتطرفة، تجتذب عناصرها على قضية سوء الفهم والتلاعب بهم أحكام الحرب، وأحكام السلم أو الحكم، وأن تؤكد على أن من له الحق في إعلان الحرب، فالجماعات تعطي حق إعلان الحرب، لأحد الأفراد، وتجد في الدولة الواحدة، تختلف نسبة تصنيف العداة فتجد جماعة تذهب إلى الغرب وجماعة إلى الشرق وجماعة إلى الجنوب، فتجد ان هناك جماعة تجد أن عدوها الأول هو إسرائيل، وعدودها بيت المقدس وآخر يرى أن هناك من دعا إلى أن الحرب في سوريا ورفضوا شعار «ليبك سوريا»، وتجد من يرى أن الحرب تكون ضد المد الشيوعي، ويعطي الأولوية لحرب اليمن، أو أن يقول أهدمهم الأولوية، للدخول على الإرهابيين في ليبيا وتأمين حدودنا، نجد ان الأراء تختلف على الحروب ونجد أنفسنا في أكثر من ٥٠ جهة، لذلك هذا الكتاب وضع من له الحق في إعلان الحرب، وأكد أنها ليست من حق أى جماعة أو أفراد أو حزب، ولكن ما ينص عليه القانون والدستور فهناك دول تعطي هذا الحق لرئيس الدولة، وهناك دول تعطي هذا الحق، للبرلمان، وأخرى تجعله مشتركا بين الرئيس والبرلمان، فوفق ما ينص الدستور وما ارتضاه الناس، واصطلحوا عليه واعتبروه دستوراً وقانوناً، ومن أعني به دستوراً وقانوناً إعلان حالة الحرب، وهو مقسم من حقه ذلك، كما تناول الكتاب غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم نرد على من يدعى أن الإسلام انتشر بعد السيف، وفتدنا الغزوات واحدة واحدة، وأكدنا أنه لا توجد غزوة واحدة كانت اعتداء على أحد، فالغزوات كانت إما ردا على المعتدين سواء في بدر أو في أحد، أو الخندق، أو كانت دعفا لكانت أو تقضى عهد، والتي حدثت مع اليهود كانت نتيجة نقض عهدهم، ولا توجد غزوة واحدة، خرجها المسلمون على أحد دون رد العدوان أو رد الكيد أو الخيانة، وأذكر أن أحد الأشخاص سألني سؤالاً، وقال لي «أكدت في الكتاب أن الإسلام لم ينتشر بعد السيف، وقال لي أن الدين «الفلاحي» وسمى ديناً، هل هذا الدين، انتشر بعد السيف، وكأنتي طالما أدافع عن الإسلام وأؤكد أنه لم ينتشر بعد السيف، لا بد وأن الصق الإتهام بدين آخر، فقلت له: لا يوجد دين سماوي واحد انتشر بعد السيف،

وأهم الكتاب الصحفي حلمي التميم وزير الثقافة والمفكر الكبير الدكتور مصطفى الفقى والحضور من وزارة الأوقاف وعلى رأسهم رئيس القطاع الدينى الشيخ جابر طابع، فى الحقيقة رغم أننى متقائل بطبعى لم أياس خصوصاً وأن الأياس والتثييس والإحياط والتحييب، لا علاقة له بالإيمان ولا بالوطنية، لأن أقصى ما يذهب إليه أعداؤنا، أن نياس وأن نحبط وأن نقول لا أمل، بل أنا على يقين، أن كل جهد يبذل إما أن يدفع إلى التقدم والرفق والإصلاح، وإما أن يدفع إلى الإفساد والتطرف والحقيقة، رغم أن معظم الحضور من الكتاب والعلماء سبق وأن التفت بهم، وأنا أكثر اطمئناناً وأملأ أننا قادرون على نشر الفكر الصحيح، وفى نقاش سبق الجلسة، كنا نتحدث أن المجتمعات المتطرفة كنا ننظر إليها منذ زمن طويل على أنها جماعات نفعية تبحث عن مصالحها، الخاصة وتوظف الدين لمكاسب سياسية أو مصالح اقتصادية أو تحقيق مصالح لصالح الجماعة والأفراد لكن كان يبعد عن ذهن كثير منا أن هذه الجماعات يمكن أن تتحالف حتى مع الشيطان فى سبيل مصالحها وأنها نهتج وعلى استعداد أن تنهج مزيداً من الخيانة والعمالة، وأن تتحالف مع أعداء الوطن وأن كان إسقاط الدولة فى تحقيق مصالحها وكل ما يودى إلى تمكين جماعتهم حتى لو على أنقاص الدولة ففهم مستمدون لفعله فهم يستبيحون الدماء والأعراض كل شيء فى سبيل تحقيق مصالحهم، وانتقلت المعركة من سبيل تحقيق المصالح إلى معركة حياة أو وجود.

والأمر فى الدعوة التى ألقاها الرئيس بمخططات افشال الدولة وسيلان التصدى لها، يعد جزءاً مما تناقش فيه معاً، والى جزء كبير منها ينصب حول المغالطات الفكرية والثقافية وبث الشائعات، وجاءت فكرة الحديث عن الحرب والسلام والحكم ابتداءً عندما جلست أتأمل معركتنا ضد الإرهاب، وكم التضحيات والشهداء والمصابين من رجال القوات المسلحة والشرطة ومن المفكرين والمثقفين وكل من يقف بجانب الدولة، هذا هو الجانب المعلن، أما من لم يعرف ولم يتصل عن قرب بالواقع السياسى وصناعات القرار والواقع الذى لا يعرف حجم الكلفة المادية، التى تتطلبها مواجهة الإرهاب، لا يمكن لأى دولة أن تخوض حرباً قوية بإقتصاد هش، لأن الحروب تحتاج إلى اقتصاد قوى والى أجرة شعبية ووحدة صف وفيما يتفق على تطوير الجيش والحديد، والعمل على مدار الساعة على الحدود، وبالرغم من ذلك كنا مهدين بشيخ الإفلاس لدرجة أن العامة قد وصل لها تلك الحالة بطريقة أو بأخرى، ما معنى أن تعلن الدولة إفلاسها وأن الاحتياطي النقدي يكفى لثلاثة شهور وأيام، ورغم هذه الحروب الطاحنة فى مواجهة الإرهاب، إلا أن المؤشرات أن الاقتصاد فى تحسن، وأن الاحتياطي النقدي، يتجاوز ٣٦ مليار دولار، مما يوحي، أن هناك

### لو استطاع علماء الإسلام أن يعكسوا حقيقة الدين لخرجنا مما نحن فيه.. ولكن من سوء حظنا اننا ابتلينا بمن يبحثون عن الأحاديث المغلوطة والأفكار المهجورة بالفقه



### لا تناقض بين الإسلام والعلم وتركيب الآيات على ظواهر علمية دون التأكيد من الحقيقة «الصاق خطير»

ناقشت جريدة «الجمهورية» فى صالونها الشهري، كتاب «فلسفة الحرب والسلام والحكم» لتأيه الأستاذ الدكتور، محمد مختار جمعة وزير الأوقاف، والذى اختص «الجمهورية» بطرحه ومناقشته، وعرض مباحثه الثلاثة التى تناولت مفهوم الحرب فى الإسلام وكيف دعا فى معظم آياته إلى السلم وتجنب الوقوع فى الحرب وكيفية الحكم، فى إطار خطواته لتصحيح المفاهيم المغلوطة التى تعتمد عليها الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى سفك الدماء وهتك الأعراض، وهدم الدول، وتشريد الشعوب، بحضور عدد كبير من المفكرين والمثقفين وعلى رأسهم وزير الثقافة الكاتب الصحفي حلمي التميم، والمفكر السياسى الدكتور مصطفى الفقى، مدير مكتبة الاسكندرية، والدكتور عبد الله النجار عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقيادات من وزارة الأوقاف وعلى رأسهم الوزير والشيخ جابر طابع رئيس القطاع الدينى بالوزارة، والى نص الصالون:

سعد سليم رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر، اليوم مميز بالنسبة لى على المستوى الشخصى، وايضاً المؤسسة دار التحرير يسعدنى اليوم أن نستضيف نخبة من قامات فكرية وسياسية ودينية كبيرة، أضفنا لنا الكثير بأفكارها وآرائها، وأعرب لحضراتكم بالشكر والترحيب فى بيتكم، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، وخاصة الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف لإختياره جريدة «الجمهورية» لمناقشة كتابه القيم، فلسفة الحرب والسلام والحكم فى هذا التوقيت الصعب والأجواء الصعبة ايضا التى تحيط بمصرنا الحبيبة، وأرجب بالكاتب الصحفي الكبير والمفكر الأستاذ حلمي التميم وزير الثقافة والأستاذ الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الاسكندرية، والأستاذ محمد أبوالحديد، وكل الزملاء الحضور.

عبد الرزاق توفيق رئيس تحرير جريدة الجمهورية: أسمحوا لى بالأصالة عن نفسى وعن كل العاملين بجريدة الجمهورية أن أرحب بمعالى الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف، وصاحب الكتاب الذى يصدر فى توقيت بالغ الحساسية فى زمن نعيشه فى زمن المفاهيم المغلوطة، والمغالطات التى تسود فى هذا العصر التى تستند إليها جماعات التكفير والإرهاب كما أرحب بوزير الثقافة الكاتب الصحفي حلمي التميم والمفكر السياسى المعروف الأستاذ الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتبة الاسكندرية وأحد رموز الدبلوماسية المصرية، وأكد ان جريدة الجمهورية تتشرف باحتضان هذا النقاش الضرورى والمهم، الذى يأتي فى ظل الظروف الإستثنائية التى تميزها مصر من خلال محاولات إسقاط والإفشال التى تستهدف كيان ووجود الدولة المصرية بالإضافة إلى التحديات التى تواجه كيان الأمن المصرى، فإذا كانت القوات المسلحة والشرطة المصرية تخوضان معركة مطبقين شعار «يد تبنى ويد تحمل السلاح» ثم أضيف بعدا ثالثا وهو القلم المستنير لنشر الوعى السلمى، ومن أحد الأطر الهامة المشاركة فى تلك المعركة، هو الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، وما لديها من جرأة وشجاعة للإشراك فى تلك المعركة الفكرية، وتشكيل الأفكار والمفاهيم التى تستند عليها تلك الجماعات الإرهابية، ثم الخطاب الثقافى الذى تحمله فى عانتها وزارة الثقافة برئاسة الكاتب الصحفي حلمي التميم وممول عليه الكثير وأن يكون الخطاب الثقافى تويرى يشترك ايضا لتنفيذ وتشكيل المفاهيم والأفكار الطلامية، وزيادة الوعى لدى المصريين، ويأتى كتاب الدكتور محمد مختار جمعة، إضافة فى ذلك الوقت بالغ الحساسية، وأترك المجال له فى حلقة نقاشية تخرج من خلالها أفكار جديدة لتصحيح تلك المفاهيم المغلوطة، لعرض كتابه.

وفى عرضه المكثف لكتابه «فلسفة الحرب والسلام والحكم» قال الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف: بداية خالص الشكر والتقدير لدار التحرير وكل القائمين عليها، وفى الحقيقة شكر خاص لكل الحضور وعلى

أعد الصالون للنشر: فريد إبراهيم، إسراء طلعت - منى الصاوي، عدسة الفنان: سيد عيسى

وبعض المستجدات، ونسعى الوصول إليه، فالضغوطات تبع المحذورات»، فسينا عمر ابن الخطاب جمد تطبيق حكم السرقفة فى عام المجاعة، ففى قضية المواريت، نجد بعض أهاليها فى القرى والأرياف يخالفها ويكتب الأموال والأراضى لأبنائهم أولا، فلأنه فعل ذلك اعتقاداً منه أنه أذى من الله واعتراضاً على ما أنزل الله فهو كفر والعباد بالله، أما أنه يحاول أن يتجهذ حفاظاً على أولاده، وفقاً لتقافته ولم يتعرض، على شرع الله، فهو أثم وليس كافراً لأنه لم يفتد على شرع الله، لأنه حاول فى قدر ما وصله فى علم وجهد، فالعلماء قالوا أن أهل الفطرة ناجون، فمن هم أهل الفطرة، هم كل من لم تصله الرسالة صريحة واضحة مقنعة، فمثلاً ذلك الرجل الذى خالف شرع الله فى الميراث لو علم شرع الله صحيحاً وخالفه فهناك المشكلة أما إذا لم تصله الحقيقة أو اتضح له الصورة كيمض النسا فى الغرب الذين لم تصلهم رسالة الإسلام الصحيحة، وأنها وصلت لهم الصورة مشوهة مغلوطة، فهذا تقصير لدينا نحن، لأن قال الله تعالى «إن عليك إلا البلاغ المبين» أى الواضح، فتحن علينا مسئولية ضخمة، أن نصبح صورة الإسلام ونوصله للناس بصورة صحيحة فتكون لك الله تعالى، وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا»، ففرق بين من يعلم منهج الحق ويجادله صراحة، وبين من لم تصله الرسالة صحيحة.

الإسلام لم يضع قانيا جامدا ثابتا يصب الناس فيه صبا فى الحكم فمعظم الأديان السماوية، لها خصوصيتها فى العقيدة بينك وبين ربنا وفى العبادات، أما معظم المعاملات والعلاقات بين الناس وبعضهم البعض وضعت لها قواعد عامة ولم تضع لها قواعد محددة، فطريقة الصلاة والصوم والحج، مفصلة فى جميع الأديان، لأن العلاقة بينك وبين ربنا لا تخص الأديان، لأن العلاقة بينك وبين ربنا لا ترتب عليها إقتتال اجتماعي، لأن المجتمعات التى أعلنت بالتفوق الدينى، والعرقى هى أكثر الدول تقدماً ورحماً وازدهاراً وأماناً، أما التى كانت ضد ذلك وقت تم لها قائمة، فلو كل شخص اقتنع أن العبادات بينك وبين ربنا، أما القوانين الوضعية التى تريد منها ضبط حركة الحياة، فهى ليست مخالفة للشرع، طالما فى إطار المصالح الكلية، العامة للتشريع التى لخصتها فى أربعة العدل والى حكم يوفى العدل ويواجه قضية الفساد بكل أنواعها، ويعمل على تحقيق مصالح البلاد والعباد، وقت ان الله تبارك وتعالى ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة، فالدول تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الإسلام والظلم، لأن الإسلام الحقيقى، ليس به ظلم، لذلك لا بد من تطبيق العدل والقضاء على الفساد، وحركة المعتدات للجمع، والعمل على قضاء مصالح الناس وسبيل ذلك يجوز لدولة أن تضع قوانين تسيير عملها فى ذلك، ولا يعتبر حكماً بغير ما أنزل الله.

هناك نقطة هامة أود أن أؤكد عليها، أنه لا تعارض بين صحيح النقل وصحيح العقل، فالإسلام دين الفطرة السليمة، فتجد هناك من يفهم الدين بشكل جيد ويقف على المفاهيم السليمة، ولكن نجد من الأخطاء الشديدة فى الأحاديث كلها صحيحه، نجد أن أحد الأشخاص يأخذ حديثاً واحداً فقط فمثلاً، فى قضية السكان نجد أن أحد الأشخاص يريد حديثاً، تزوجوا النودود الولود فإنى مياهم بكم بين الأمم، ففى عهد النبى صلى الله عليه وسلم، كان هناك بعض الجزر، بها ندره فى السكان فيمكن أن نطبق ذلك الحديث، أما فى بعض البلدان نجد أن عدد السكان ضخم، لا يستطيع أن ينتج طعامه ولا شرابه، وتجد بعض الأشخاص يقولون لى القدرة على الإفراق فتقول له العبرة لى بالقدرة، فإذا استعملت أن تتفق عليه فى كسب وغذاء، لكن هناك تعليم وصحة وطرق، وأمور لا توفرها إلا الدول،

